من مصادر المياه في المنطقة، فكيف من الممكن ان نقرر مَنْ يأخذ ومَنْ لا يأخذ؟ وانه اذا كانت هناك أهداف مختلفة ومتنافسة في القيمة والمصالح، فمَنْ الذي سيفوز؟».

واستعرض الباحث اطماع الحركة الصهيونية في المياه العربية، منذ نهاية القرن الماضي، واصرار زعماء الحركة على «ان يكون نهر الاردن والليطاني من ضمن اسرائيل». واقترح د. اسحق، ايجاد السوق الحرة للمياه، وهذا يتطلب اقتسام المياه على أساس انفاق الفائض منها في اماكن النقص، لأنه كما لاحظ، ليس من المعقول ان تكون ٨٥ بالمئة من المياه موجودة في شمال الكرة الارضية، و١٥ بالمئة في الجنوب. وهذا ينطبق على الشرق الاوسط، الّا انه اعترف بأنه من الصعب ايجاد سوق حرة دولية للمياه من دون تحقيق السلام في المنطقة.

الجلسة الثالثة التي ترأسها مساعد عميد واستاذ انظمة الهندسة المدنية في جامعة بنسلفانيا، البروفيسور جون كنعان، كانت عن «الحلول السياسية والتكنولوجية والاقتصادية للمشكلة»، وقدّمت فيها ثلاثة ابحاث، الأول قدّمه مسؤول مصادر المياه في البنك الدولي، د. اولريش كفن، وكانت عن «نقل المياه وبرامج توزيعها»، شرح فيها، من الناحية الفنية، كيفية نقل المياه من المناطق ذات المصادر الطبيعية الى المناطق الجافة، وكيفية تخزين المياه واستفادة دول منطقة الشرق الاوسط من التكنولوجيا الدولية. وقدّم أمثلة على نقل المياه في العالم، منها نقل المياه من شمال كاليفورنيا الى الجنوب، ونقل المياه في ليبيا من الصحراء الى بنغازي (النهر الصناعي العظيم). واشار الى ان نقل المياه لا يعرف الحدود، حيث أنه من الممكن نقل المياه من دولة الى اخرى. واوضح، في هذا الشأن، ان البنك الدولي قدّم مساعداته المالية والفنية الى دول المنطقة. كما انه يؤيد قيام تنمية دولية للمياه. وخلص الى القول، بأن منطقة الشرق الاوسط تعتبر من اكثر المناطق في العالم التي توجد فيها مشكلة حقيقية للمياه. وللتغلّب على هذه المشكلة، فإنه من الممكن الاستفادة من نقل المياه من مناطق الى اخرى.

الورقة الثانية قدّمها رئيس مركز الريّ في الوكالة الكندية الدولية للتنمية، د. علي شادي، عن «مشاكل المياه في الشرق الاوسط، هل تستطيع الحلول التكنولوجية حلها؟»، واعترف، في البداية، بأن هناك ازمة حقيقية للمياه في المنطقة حالياً؛ الّا ان هذه المشكلة سوف تتزايد في المستقبل (١٠ ـ ٣٥ سنة). واعاد اصول المشكلة الى محدودية المصادر الطبيعية، وبشكل خاص المياه الصالحة للشرب، وجوّ الجفاف، وارتفاع نسبة التبخير ونسبة الاستهلاك. وقدّم الباحث صورة واضحة عن استهلاك المياه في الشرق الاوسط العام ١٩٩٠، حيث بلغت ٢٨٧٠ ملياراً من الامتار المكعبة، ٧١ بالمئة منها للري و٢٩ بالمئة للصناعة. واشار الى ان جميع المصادر الطبيعية التي يمكن تجديدها وصلت الى حد لا يمكن تجاوزه مع ارتفاع نسبة تزايد السكان، والطلب على مياه الشرب، وقلّة المياه، واقتسامها وتوزيعها غير المتكافىء (نسبة ٣:١). وبعد ان استعرض حقيقة الأزمة، تساءل عمّا «اذا كانت الحلول التكنولوجية خرافة ام حقيقة لحل لأزمة المياه في الشرق الاوسط؟» وأجاب بأن الحل القاضي باعادة استعمال المياه المستعملة، والصناعات التي من شأنها زيادة كميات المياه المستعملة في الشرب أو الري، هي، ايضاً، بحاجة الى مياه، وسوف تؤدي الى تلوّث البيئة، ولهذا فإن الحلول التكنولوجية غير عملية.

واقترح د. شادي ضرورة تخفيض الطلب (أي الترشيد في الاستهلاك)، وزيادة الموارد من خلال تحديد نسبة زيادة السكان، وتحديد الهجرة، والرقابة على الري، والتنمية السريعة لازالة الملوحة، والعدالة في التوزيع.

الورقة الثالثة قدّمها د. دان هيليل أستاذ البيئة في جامعة مساشوستس عن «دور الريّ في النظام الزراعي»، ركّز فيها على اربعة ابعاد هي: اهمية استعمال الري والخطوات المتبعة؛ وآثار وأضرار التبخير على الريّ؛ وادارة الريّ؛ واستهلاك المياه وتخزينها.

الجلسة الرابعة والاخيرة ترأسها د. جانيس كروس ستين من جامعة تورنتو، وكانت عن «مناقشة اقتراحات للصراع على المياه لاتخاذ قرارات عملية». وقدّم رئيس الوفد الاردني المفاوض في مؤتمر المياه في محادثات السلام، د. منذر حدادين، بحثاً عن امكانية ايجاد حلول عادلة لقضية الصراع على